

سوريا

أوباما يطالب برحيل الأسد ويرى حل قضية النووي الإيراني دلاً

هيمن الملفان السوري والإيران، إضافة إلى الوضع الفلسطيني، على افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث خرج أمير قطر، حمد بن خليفة آل ثاني، بدعوة مستجدة خاصة بالأزمة في دمشق، عبر مطالبته بتدخل عسكري عربي، فيما اكتفى الرئيس الأميركي باراك أوباما بتكرار مطلب بلاده برحيل النظام

أمير قطر لتدخل عسكري عربي في سوريا

افتتحت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك دورتها السنوية، حيث استحوذت الأزمة السورية على الجزء الأكبر من كلمات قادة العالم. وكانت أبرزها، يوم أمس، لأمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني والرئيس الأميركي باراك أوباما. ودعا أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني إلى تدخل عسكري عربي في سوريا لوقف النزاع هناك. وقال، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، «من الأفضل للدول العربية نفسها أن تتدخل، انطلاقاً من واجباتها الإنسانية والسياسية والعسكرية، وأن تفعل ما هو ضروري لوقف سفك الدماء». واستذكر ارسال قوة الردع العربية إلى لبنان في العام 1976 لمحاولة إنهاء الحرب الأهلية في ذلك البلد. وقال إن تلك الخطوة أثبتت فعاليتها وفائدتها. ورأى أن العنف المستمر في سوريا منذ 18 شهراً «وصل إلى مرحلة غير مقبولة»، مضيفاً أن الحكومة السورية لا تتردد في استخدام كافة أشكال الأسلحة ضد شعبها. وأكد

على ضرورة التدخل لأن جميع الجهود لإخراج سوريا من دائرة القتل لم تنجح، كما أن مجلس الأمن أخفق في اتخاذ موقف. وأكد أن العالم العربي يعيش في هذه الأوقات تجربة شديدة الصعوبة، منذرة بالمخاطر، ومبشرة بالآمال في الوقت نفسه، مشيراً إلى أن الوضع في سوريا بلغ اليوم مراحل لا تحتمل. كما حث أمير قطر «جميع الدول المؤمنة بقضية الشعب السوري على المساهمة في تقديم كافة أشكال الدعم لهذا الشعب حتى تتحقق مطالبه المشروعة». وشدد على أنه «برغم كل ما تعانیه منطقة الشرق الأوسط، فإن القضية الأساسية تظل القضية الفلسطينية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، في الضفة الغربية، وهضبة الجولان، ومزارع شبعا في جنوب لبنان، إلى جانب الحصار الخائف المفروض على قطاع غزة واستمرار اعتقال آلاف الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية». وأشار إلى أن عملية السلام توقفت بسبب المواقف الإسرائيلية الحالية، التي تنص على الماضي بسياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والقدس ورفض التخلي عنها. وتساءل، في كلمته، «لماذا لا يفعل المجتمع الدولي شيئاً لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بقضية الشرق الأوسط؟، ولماذا لا يصدر مجلس الأمن قراراً تحت الفصل السابع يلزم إسرائيل بوقف الحصار عن قطاع غزة ووقف الاستيطان وإعادة عملية السلام إلى مسارها الشامل وترك مسار الحلول الجزئية التي لم توصل إلى نتيجة؟. لا أجد لهذا التساؤل جواباً».

من جهته، جدد الرئيس الأميركي باراك أوباما التأكيد على وجوب أن ينتهي نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وقال إنه ما زال الوقت متاحاً لحل قضية «النووي» الإيراني بطريقة دبلوماسية، لكن هذا «الوقت غير محدود». وقال أوباما، في كلمته، «نجدد القول إن على نظام بشار الأسد أن ينتهي لتنتهي



استذكر حمد آل خليفة ارسال قوة الردع العربية إلى لبنان عام 1976 (مور - ف ب)



نووي»، كما تطرق أوباما إلى الفيلم الأميركي المسيء للإسلام والهجمات على السفارات الأميركية التي تبعتها في مختلف الدول العربية، ووصفه بالمقزز الذي أثار الغضب في أرجاء العالم الإسلامي. وقال «أوضحت أن ليس للحكومة الأميركية أية علاقة بهذا الفيديو. إنه إهانة ليس للمسلمين فقط

بل لأميركا أيضاً». وقال إن الهجمات على المدنيين الأميركيين في بنغازي كانت على الولايات المتحدة، مضيفاً «لا شك أننا سنواصل ملاحقة المنفذين»، واعتبر أنه «هجوم على المثاليات التي تقوم عليها الأمم المتحدة». وأضاف «علينا أن نؤكد أن مستقبلنا يحده أشخاص مثل (السفير الأميركي في

ليبيا) كريس ستيفنز وليس هؤلاء القتل. فلا يوجد كلام يبزر قتل الأبرياء. ولا يمكن لأي فيديو أن يبزر الهجوم على سفارة. ولا مبزر لأناس يحرقون مطعماً في لبنان، أو يدمرون مدرسة في تونس، أو يتسببون في موت ودمار في باكستان». وأشار أوباما إلى أن واشنطن لم تسع

إيداع «ملف فلسطين»: مخاطر وتحديات

واشنطن - محمد دلبح

يُنْتَظَر أن يدعو رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، في خطابه الذي يُلقيه يوم غد الخميس أمام الدورة الـ 67 للجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في المنظمة الدولية؛ مهمة تنطوي على العديد من التحديات والمخاطر، وخصوصاً في ظل معارضة الولايات المتحدة، وهو ما يمكن أن يهدد المساعدات الأميركية إلى السلطة الفلسطينية.

ويأتي طلب أبو مازن بعد عام على خطابه في المكان نفسه أمام الدورة الـ 66 للجمعية العامة، وحمل ذات المسعى. وقالت صحيفة «واشنطن بوست»، أمس، إن «ذلك الجهد فشل في مجلس الأمن عندما لم يتمكن الفلسطينيون من حشد أصوات كافية في وجه معارضة قوية من واشنطن».

وأضافت أنه «في مواجهة جهود السلام المتوقفة والطريق المسدود أمام محاولات راب الصدد بين حركة «فتح» التي يرأسها عباس وبين حركة «حماس» الإسلامية، واضطراب الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية، يعود عباس إلى الأمم المتحدة بعد عام من تهميش مرت به القضية الفلسطينية

بسبب المخاوف من البرنامج النووي الإيراني وثورات الربيع العربي الذي تتكشف فيه الأحداث».

وأوضحت الصحيفة أنه «بينما سيحاول عباس استخدام كلمته الآن لشد انتباه العالم مجدداً إلى طلب إقامة الدولة الفلسطينية، فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت كلماته ستنتج في أي وقت قريب بصياغة مسودة قرار لتغيير وضع فلسطين في الأمم المتحدة من كيان مراقب إلى دولة مراقب غير عضو». وقالت إنه «رغم الحاجة لموافقة مجلس الأمن من أجل عضوية كاملة، فإن تحسين الوضع لن يحتاج إلا إلى موافقة الجمعية العامة، حيث لا يمكن استخدام حق النقض ضد قراراتها»، مرجحة أن تصوت غالبية أعضاء الجمعية العامة الـ 193، لصالح قرار بمنح فلسطين صفة دولة مراقب، فيما ستعارضه الولايات المتحدة وإسرائيل.

وأشارت الصحيفة إلى «أنه إذا تم تقديم مشروع قرار والموافقة عليه، فإن عباس قد يخاطر بفقدان المساعدات المالية من واشنطن وكذلك عمليات نقل الضرائب والرسوم من الإسرائيليين، وهي الأموال التي تحتاج إليها السلطة الفلسطينية حاجة ماسة». وأضافت أن الرئيس الفلسطيني الذي يجد نفسه بين مطرقة هذه الضغوط الخارجية وسندان

الاستياء العام بسبب نقص التحرك باتجاه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، يسير بحذر شديد حيث يذهب للأمم المتحدة في إظهار للعزم الدبلوماسي، بينما لا تزال الأمور غير واضحة بشأن موعد تقديم مشروع قرار إقامة الدولة للمنظمة الدولية. ومن المؤكد أن تقديم هذا المشروع لن يكون قبل الانتخابات الأميركية، بحسب ما أكد المسؤولون الفلسطينيون. لكن حملة رفع وضع فلسطين من مراقب إلى دولة غير عضو في الجمعية العامة ستبدأ فوراً بعد أن يلقي عباس خطابه في الأمم المتحدة الخميس. وفي هذا الإطار، قال كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات «نريد أن نعيد وضع فلسطين على الخارطة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية مع دعم من 150 إلى 170 دولة» من أصل 194 دولة عضواً في الأمم المتحدة. وتابع «لم يتخل المسؤولون الفلسطينيون عن طلب العضوية الكاملة لفلسطين، لكنهم تراجعوا عن طلب تصويت من مجلس الأمن بسبب عدم حصولهم على الغالبية المطلوبة من تسعة أصوات». وأكد أن «مطلبنا لا يزال مجلس الأمن».

وبحسب استطلاع رأي أجره المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله بين 9 و15 أيلول الجاري، فإن التوجه إلى الأمم المتحدة